

الشكل والمضمون في التركيب اللغوي

الدكتور عبد الرحمن أبو ب

سعدت أخيراً بالقليل نظرة سريعة على السفر القيم الذي الفه الدكتور مهدي المخزومي بعنوان «في النحو العربي» وقرأت ما ورد فيه من تعليقات حول بعض المناقشات التي وردت في كتابي «دراسات نقدية في النحو العربي» . وأنا أذ أشكر للاستاذ مجاهده وعناته أرجو أن أبدى بعض الملاحظات على تعليقاته هذه راجياً أنتمكن في المستقبل القريب من ابداء رأي كامل حول الكتاب كله .

وقد دارت مناقشات الدكتور في أغلبها حول ما ذكرته عن الاستاذ الضلي . وهو يرى ان فاعل الجملة الفعلية «يشتمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه والفاعل الذي يقوم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي »^(۱) . ورغم اني أجد بعض الصعوبة في ادراك ما يريده بالفعل « الذي يقدم بالفعل ويتسلمه من الفاعل الحقيقي »^(۲) فاني أخالف الدكتور في الاعتماد على الادلية الفلسفية واتخاذها أساساً لتحليل التركيبات اللغوية .

وعندي ان أي ظرف كلامي يتضمن أمرين مختلفين كل الاختلاف هما الواقع الخارجي والتعبير اللغوي . وقد يكون الواقع الخارجي حدثاً صادراً من شخص او واقعاً على شخص أما التعبير اللغوي فهو تركيب مكون من كلمات . ومن الطبيعي أن تكون دراستنا للواقع الخارجي معتمدة على ما يتضمنه هذا الواقع من حدث ومحادث أو حدث ومتاثر بالحدث ، أما التركيب اللغوي فإنه بالرغم من ارتباطه الرمزي بالحدث وما تعلق به من دوافع – أي بالواقع الخارجي – لا يمكن أن يوصف الا باعتباره كلمات ذات مواضع معينة داخل التركيب وذات صفات مادية معينة تتمثل في وجود حركة ما أو سابقة (Prefix) أو لاحقة (Suffix) بعينها أو في اداء الجملة كلها أو جزء من اجزائها بنفسة خاصة (Tone) أو ايقاع النبر (Stress) على مقطع من مقاطعها .

وقد يكون بين هذه الصفات المادية ما نلاحظ اضطراراً وجوده أو عدمه مع وجود علاقة بين الكلمات التي يتكون منها التركيب أو مع انعدامها . وفي هذه الحالة يقال بأن هذه الصفة علامة تركيبية لهذه العلاقة . ولتوسيع هذا بالمثال .

اذا قارنا الجملتين « ضرب محمد » و « ضرب محمد » لاحظنا وجود تمايل تام في نوع الالفاظ التي تتكونان منها من ناحية الوضع في التركيب ومن ناحية الحركة التي ينتهي بها كل من « محمد » و « ضرب » . والخلف الوحيد بين المثالين هو صيغة « ضرب » في الاولى و « ضرب » في الثانية . هذا الاختلاف صفة شكلية ولا شك ، يقابلها نوع العلاقة القائمة بين الفعل والاسم في كل من المثالين .

وفي المثالين « ضرب محمد » و « ضرب محمد » نلاحظ كذلك التمايل التام بينهما فيما عدا الحركة الاخيرة في « محمد » وهي الضمة والتنوين في الجملة الاولى والفتحة والتنوين في الجملة الثانية . وهذه الصفة المادية يقابل كذلك نوع العلاقة القائمة بين الفعل والاسم في كل من المثالين .

والعلاقة بين اجزاء الجملة لا تعني بالضرورة دلالة فلسفية مثل قيام الذات بايقاع الحدث او وقوع الحدث على الذات ، بل انها أمر اعتباري لغوی قد يتضاد أن يطابق المدلول الغارجي أو لا يطابقه .

بعد هذا الغرض يتضح لدينا أن لدينا أقواء ثلاثة هي :

١ - الدلالة وهي أمر خارج عن التركيب اللغوي يتمثل في احداث او ردود افعال توجد عند النطق بالتركيب اللغوي وترتبط ذهنيا به ، على النحو الذي يبينه علماء النفس وعلماء الدلالة (Semantics) عند مناقشتهم للرمز اللغوي .

٢ - العلاقة بين اجزاء التركيب اللغوي وهي اعتبار عقلي ، أو اسم يطلقه عالم اللغة على الرابطة القائمة بين جزء من التركيب وجزء آخر ، وقد تسمى هذه العلاقة استنادا أو ظرفية أو حالية النحو . وقد تسمى العلاقة « أ » والعلاقة « ب » والعلاقة « س » النحو وهذه هي التي عبرنا فيها اخيانا باسم « الوظيفة الاعرابية » .

٣ - العلاقة : وهي الصفة المادية التي توجد عند وجود علاقة معينة وتندم عند انعدامها .

وهذا النوع من التحليل لا يعني اهمال دلالة التركيب اللغوي ، بل فصل دراسة الاعتبارات الدلالية عن دراسة الاعتبارات التركيبية في المرحلة الاولى من مراحل الدراسة وهي دراسة التركيب ، ويصر اللغويون المقدتون على أن انعدام العنصر الدلالي في الطرف الكلامي يخرج التركيب عن كونه تركيبا لغويا ، ولذا يرون أن دراسة الدلالات جزء مكمل لدراسة التركيب وان كان منفصلا عنها ضرورة اختلاف طبيعة الدلالة وهي أمر نقسي عن طبيعة التركيب وهي حدث مادي صوتي .

* * *

لتراجع بعد هذه المقدمة الى مناقشات الدكتور :

١ - يقول الدكتور ان زعمي بان الدلالة متحدة في الامثلة « ضرب
محمد » و « انضرب محمد » و « ضرب محمد » لا يختلف عن مزاعم النحاة
من ان نائب الفاعل مفعول به في الاصل^(٣) .

والفرق شاسع بين النحاة وبيننا ، فنحن لا نقول اطلاقا بان نائب
الفاعل التحوي هو المفعول التحوي في الاصل ، (وأصر هنا على الصفة
« التحوي ») ، لأن تباهة الفاعل التحوي والمفعولية التحوية ليست من
عناصر الدلالة الخارجية بل من عناصر التركيب اللغوي . ودليل ذلك
الفرق التركيبي بين العلاقتين حيث يؤتى الفعل مع نائب الفاعل ولا يؤتى
مع المفعول .

هذا من الناحية التركيبية .

اما من الناحية الدلالية وهي من عناصر الطرف الغارجي لا التركيب
اللغوي فليس ثمة أدنى شك في ان نائب الفاعل والفاعل الذي فعله على
صيغة « افعل » مثل « انضرب محمد » والمفعول ، أمر واحد ، فالحدث
واقع على الذات سواء كان الاسم الذي يشير إليها في التركيب اللغوي منفوعا
(لانه نائب فاعل أو فاعل لفعل المطاوعة) أو منصوبا (لانه مفعول) وسواء
كان الفعل مبنيا للمعلوم أو مبنيا للمجهول .

وقد قلنا في ص ٢٤٢ من كتابنا المشار إليه (لعل من سوء الحظ أن
أطلق النحاة لفظ « فاعل » على الركن الاسمي في الجملة الفعلية ، فقد أضاف
ما في هذه الكلمة من دلالة قاموسية صعوبة لا لزوم لها) .
وهذه الصعوبة هي حمل القاريء حملا على الخلط بين الدلالة الخارجية
وبين العلاقة التركيبية - او الوظيفة الاهرابية - التي علامتها رفع الاسم
وتأخره عن الفعل وتائيته لتأنيث الاسم الخ .

٢ - قال الدكتور في نفس الصفحة « بأتي » « لم أوفق الى ادراك ان
الفاعل في الجملة ليس هو الفاعل الحقيقي بل هو ما يستند اليه فعل ،
وان نائب الفاعل « مستند اليه وان لم يكن هو المحدث للفعل » .

وهذه دعوى تدحضها المناقشة التي يشتهر بها ويعدّها النص الذي ورد
في كتابي ص ٢٣٦ حيث قررنا أن « الجملة الفعلية تتكون من ركني استناد
أحدهما ركن فعل والآخر ركن اسمي » تم استطردنا قائلين « ويكون الركن
الاسمي في الحالة الاولى فاعلا أما في الحالة الثانية فيكون نائب فاعل » .
والنص الذي ورد في صفحة ٢٤٤ والذي يقر : « أليس الفاعل أو نائب
الفاعل سوى أحد ركني الجملة الفعلية .. . واذا كان للنحاة بعض الحق في
التفرقة بين المبدأ والفاعل فإن الاختلاف بين الفاعل ونائب الفاعل أمر
دلالي ولا غير . أما الاختلاف الحقيقي فيبين صيغتي الفعل الشع » .

ترى هل لا يزال الدكتور مصرًا على آرئي « لم أوفق الى ادراك ان نائب
الفاعل مستند اليه وان لم يكن هو المحدث للفعل » ؟ ؟ ؟ .

٣ - يرى الدكتور أن التمثيل بالجملة « ضرب محمد » (يعني ضرب فلان محمد) « تمثيل ضعيف كما يرى القاريء » وهذه دعوى ترك الحكم عليها لأنطاباعه هو وانطباع القاريء معه . وأود أن انتقل بالحكم من مجرد الانتباع إلى مقياس آخر أكثر دقة .

المثال الجيد هو ما يتحقق فيه أمران ، الصواب وإبراز الصفة التي ورد المثال لإبرازها على أوضح وجه .

أما الصواب فلا شك فيه فالجملة « ضرب محمد » ترد جواباً لسؤال « ماذا فعل علي ؟ » مثلاً ، وإذا كان من الصواب ورود الجملة في مثل هذا الظرف فليس هناك ظل من الضعف في استعمالها مثلاً .

أما إبراز الصفة التي ورد المثال لإبرازها ، فالمثال بهذه الوضع أصلح من المثال الذي يقترحه ضمناً أي « ضرب فلان محمد » . وذلك لأننا قد سقناه لنقارن بين مواضع الأعرابية ثلاثة ناقشها النحاة موضع المفعول وموضع الفاعل وموضع نائب الفاعل ، ولمقارنة هذه الموضع الثلاثة سقنا ثلاثة أمثلة هي :

« ضرب محمد » و « انضرب محمد » و « ضرب محمد » ووجه الأفضلية في وضع الأمثلة على هذا الشكل تكونها جميعاً من فعل من نفس المادة ولكنه مختلف الصيغة ومن اسم واحد ولكنه مختلف العلامة الأعرابية . والأمثلة هذه تحصر موضوع النقاش في علاقة الفعل بالاسم « محمد » في الحالات الثلاثة . أما لو قلنا « ضرب علي محمد » كما يريد الدكتور لقدمنا للقاريء فعلاً ذا علاقتين علاقته بالفاعل على وعلاقته بالمفعول محمد ولكن من المحتمل أن يشتعل به الوعم إلى الخلط بين العلائقتين .

من أجل القصد إلى هذه الدقة في حصر موضوع النقاش اتيتنا بالجملة « ضرب محمد » دون ذكر الفاعل ، وهو صنيع أن اتصف بشيء فلن يتصرف قطعاً بالضعف .

٤ - يقول الدكتور باني لم أوفق إلى الصواب حين قررت « عدم وجود تلازم بين العلامة الأعرابية وبين الحاجة إلى تمييز المعاني المركبة » .

وقد وردت هذه العبارة في مناقشة النحاة الذين « يعللون الأعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الأعرابية لتحديد معناها »^(٤) ولهذا يقول بان ضمة « محمد » في الجملة « ضرب محمد » وفتحته في الجملة « ضرب محمد » هي التي ميزت حالة المفعولية عن حالة الفاعلية . وقد استطردت في مناقشتهم حتى انتهيت في ص ٣٣ إلى أن « هناك بعض التركيبات التي تحتاج إلى التفريق في الدلالة بين بعضها وبعض مع عدم اختلاف علامات الأعراب (مثل الحال والتمييز وهما منصوبان مع اختلاف دلالتهما) وإن هناك

بعض الحالات الاعرابية المتعددة في الدلالة مع اختلاف علامات الاعراب (مثل
نائب الفاعل والمفعول) .

لدينا اذن معانٍ مختلفة مع اتحاد العلامة الاعرابية ومعانٍ متعددة مع
اختلاف العلامة الاعرابية . هل يشترط في ذلك أحد ؟

كيف جائبي التوفيق اذن عندما قررت « عدم وجود تلازم بين وجود
العلامة الاعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني المركبة » وأعيد مرة أخرى
لفظ « المعاني » أي الدلالات الخارجية لا الوظائف الاعرابية (العلاقات)
التي هي جزء من التركيب اللغوي .

ويقول الدكتور « وأكبر الغلط ان التلازم المشار اليه متحقق ، فالضمة
في الفاعل أو ما يسمونه بـ « نائب الفاعل » تدل على ما بينها وبين الفعل من
الاستناد »^(٥) وأنا لا أظن هذا أكبر الغلط بل أقطع به ، ولكنني أتعجب مرة ثانية
على أن العلامة هنا دليل على الوظيفة الاعرابية وهي الاستناد – والتلازم
متحقق بين الوظيفة والعلامة – ولكنها ليست دليلاً على المعنى الخارجي
أي وقوع الحدث من الاسم أو عدم وقوعه عليه .

٦ – ويقول الدكتور « المبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية نحو
« خالد أخوك » ومحمد في البيت . وليس من المبتدأ ما كان مسندًا إليه في
جملة فعلية كما في قولنا « محمد سافر » وكما زعم الدكتور عبدالرحمن
أيضاً وهو بقصد التفريق من نحو قولهم « محمد ضرب » و « ضرب محمد »
من أن الوظيفة اللغوية قد اختلفت من مبتدأ إلى فاعل مع اتحاد العلامة
الاعرابية » . ثم ينقل عن كتابي قوله « وإذا كان من الصحيح أن المفعول
قد تميز عن الفاعل بالحالة الاعرابية فإن المبتدأ قد تميز عن الفاعل بمكانه
في التركيب » ويعلق قائلاً بأن « المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه وإنما
يتميز بما هو أعمق وأدق » يتميز بـ « المسند » يتصرف بالمسند اتصافاً ثابتاً ،
ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً والأ على الدوام ،
وان الفاعل – وهو مسند إليه أيضاً – إنما يتصرف بالمسند اتصافاً متعددًا
ولا يتحقق هذا إلا يكون المسند فعلاً أو وصفاً والأ على التعدد » .

اما فيما يتعلق بزعني الذي أشار إليه فأورد التنبيه الى أن كتابي
يهدف الى تلخيص آراء النحاة ونقدتها ، لا الى ابتكار بدائل للقواعد العربية
وهو عمل أرجو أن أرفق يوماً ما للمساهمة فيه . ومن أجل هذا قبلت
الت分区 الذي قال به النحاة وهو تفريق كما قررت يقوم على اختلاف شكل
ـ أي في تركيب الجملة ـ بين التوقيتين ، يتمثل في تقدم الفعل على الاسم
في حالة كونه فاعلاً وتاخره عنه في حالة كونه مبتدأ . وعلى فرض قبول هذا
فإن الوظيفة اللغوية (أي الواقع الاعرابي) قد اختلفت مع اتحاد العلامة
الاعرابية وهي الرفع في كل منها .

ولكنا أخذنا على النهاة أمراً آخر لم يفطن إليه الدكتور حيث قلنا بأنه قد كان من واجبهم « وقد اتخذوا تقدماً الفعل المستند على الاسم المستند إليه أساساً للحكم على نوع الجملة أن يستخدمو نفس الأساس في القول بأن نوعاً آخر من الجمل . وكما يتقدم الفعل المستند على الاسم المستند إليه يتقدم كذلك الوصف المستند والجائز والمبرور المستند والظرف المستند على المستند إليه ، فلم لم يقل النهاة بأن كلّاً من هذه التركيبات نوع من أنواع الجملة يختلف عن قرينه من الانواع التي تتأخر فيها هذه الاركان »^(٦) .

ثم قلنا في موضع آخر « أما تفرير النهاة بين الفاعل والمبتدأ فأساسه كما ذكرنا من قبل موضع ركن الاستناد الاسنى بالنسبة لركن الاستناد الفعل ، فهو مبتدأ إذا تقدم عليه فاعل إذا تأخر عنه . وقد سبق أن قلنا بأنه لا مانع لدينا من اتخاذ الموضع الذي تمثله الكلمات وسيلة للتفسير بين تركيب وآخر ، على أن يطبق ذلك في جميع الحالات . أما أن يقص النهاة ذلك على الفاعل دون المبتدأ ، فيقولون بعواز تأخير المبتدأ ولا يقولون بعواز تقديم الفاعل فأمر مرفوض رفضاً منهجاً لاختلاف مقياس الحكم على أحد قسميه عنه على القسم الآخر »^(٧) .

لسنا اذن على اتفاق مع النهاة على طول الخط . ولكن لن يضرنا ان يفرقوا بين جملة الفاعل وجملة المبتدأ بعنصر الموضع من التركيب اذا اتخد هذا العنصر أساساً في كل الحالات . وما دامت هذه الاعتبارات — أي كون الاسم فاعلاً مقدماً أو مبتدأ — لا تغير من واقع التركيب بشيء ، فليس يعنينا الاسم الذي يختاره الباحث .

أما تعليق الدكتور الذي يقرر بأن المبتدأ يتميز عن الفاعل بأنه يتصرف بالمستند اتصافاً ثابتاً وإن الفاعل يتصرف به اتصافاً متعددًا ، فإنه تورط في عنصر الدلالة الخارجية نحرض كل الحرص على تجنبه . وللنلخص رأي الدكتور في أمثلة :

- ١ - « خالد أخوه » مبتدأ وخبر لأن المستند اسم جامد .
 - ٢ - « محمد في البيت » مبتدأ وخبر لأن المستند جار ومبرور .
- ولكن هل وجود « محمد » في البيت أمر ثابت لا يتعدد ؟ أو لا يجوز له أن يخرج من البيت إلى مكان آخر ثم يعود إلى البيت ؟
- ٣ - أ - « محمد سافر » فعل وفاعل لانه « ليس من المبتدأ ما كان مستند إليه في جملة أو بـ « سافر محمد » فعلية مثل محمد سافر .
- وهذه الأمثلة الثلاثة منقوله عن الدكتور وستورد عدداً من الأمثلة التي تقيسها على ما قاله في التمييز بين المبتدأ أو الفاعل .
- ٤ - « أبيض محمد » لابد أن تكون جملة من مبتدأ وخبر لأن البياض وصف ثابت لا يتعدد .

- ٥ - « مات محمد » لابد أن تكون مبتدأ وخبرا لأن الموت أمر لا يتعدد .
- ٦ - « محمد كاتب » لا ندرى ان كانت الجملة مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا (أو بالادق وصفا وفاعلا) لانه من المحتمل ان يكون اسم الفاعل قد اشار لصفة ثانية في محمد كما يحتمل ان يكون قد اشار بصفة منقطعة .
- ٧ - محمد طوبل الذراع - مبتدأ وخبر لأن المستند يدل على صفة ثابتة .

- ٨ - محمد كاتب الدرس - وصف وفاعل لأن المستند يدل على صفة غير ثابتة .

هل يرى القاريء الصعوبة التي يفضي اليها هذا الاعتبار الدلالى ، وهل يرى مبررا لاعتبار المثال رقم (٨) مختلفا في تركيبه عن المثال رقم (٧) أو ان المثال رقم (٥) مختلف عن المثال (٣ - ب) .

- ٩ - يأخذ على الدكتور ان قلت بأن « يا عبدالله » ليست جملة فعلية ولا اسمية وانها من الجمل غير الاستنادية . وهو يتفق مع مشكورا في مخالفة القدماء في قولهم بانها من الجمل الفعلية لا « يا » عند النحوة بمعنى « أدعوا » ، ولكنه يختلف معه في اعتبارها جملة .

وانما لا يضيرني ان نسمى هذا التعبير جملة أو لا نسميه . وكل ما يعني هو أن أفرق بين هذا التركيب وبين التركيب الاستنادي في مثل « محمد نائم » و « مسافر علي » . ولكني كما ذكرت من قبل قصدت هل تلخيص وجهة نظر النحوة وتقدها . وما دمت قد قيلت تقسيمهم الثلاثي « كلمه كلام » فلا بد من وضع « يا عبدالله » في احد هذه الاقسام ، وهي ليست كلمة ولا كلما بل هي كلام . ولم يقسم النحوة الكلام الى جمل وغير جمل بل اعتبروا كل كلام جملة و قالوا في تعريف الجملة بانها ما افادت قائمة تامة . وليس من شيك في ان « يا عبدالله » قد افادت قائمة تامة ومن ثم لا معدى لنا عن اعتبارها من الجمل اذا التزمنا بتقسيم النحوة وتعريفاتهم ، ولا مانع من ذلك .

أما الخطأ الذي نأخذه على النحوة فهو اعتبارهم « يا عبدالله » استنادا وهو ما يوافقني الدكتور عليه .

ذلك هي المأخذ التي اوردها الدكتور علي ارجو ان اكون قد وفقت في جلائها ان كان التوفيق قد خانني مرارا كثيرة في كتابي الذي اشار للدكتور اليه . وانا اذ اشكر للدكتور جهوده ارجو ان اقرأ تعليقاته على بعض القضايا التي وردت في هذا الكتاب والتي اعتبرها اكثرا جوهرية من الامور التي اخذتها على .

(١) « في النحو العربي » لمهدى المخزومي ، المكتبة المصرية بيروت ١٩٧٤ ص ٧٢ .

(٢) هل تراه يقصد الفاعل في مثل الجملة « مات محمد » و « اضرب علي » ونائب

الفاعل في « خرب محمد » ثم يقصد نائب الفاعل فقط في الجملة الأخيرة كما يشهد مثاله .
ومن هنا نفس كلام رأي القاري وعلي أية حال فالفاعل ونائب الفاعل في هذه الأمثلة « لا يقدم
بالفعل » بل يقدم به الفعل .

(٣) ص ٧٢ .

(٤) دراسات نقدية ص ٣٠ .

(٥) ص ٧٣ « في النحو العربي » .

(٦) دراسات نقدية ص ٢٢٢ .

(٧) ص ٢٤٢ نفس المرجع .

(٨) ص ٥٣ « في النحو العربي » .

